PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**7-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**6 weeks to appeal ruling fining Egypt USD 1.7 billion to be paid to Israel**
PAGE:	**Front Page**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Adel Al Bahnsawy-Nesma Biomy**

الحكم شمل 288 مليون دولار أخرى لشركة شرق المتوسط

6 أسابيع للطعن على تغريم مصر 1.7 مليار دولار لإسرائيل

■ تعليمات بوقف مفاوضات الاستيراد ■ أسامة كمال يستنكر الزج بالحكومة.. ومسئول رسمى: متعمد لتأكيد الدعم الكامل لـ «الهيئة» و«إيجاس»

كتب – عادل البهنساوى ونسمة بيومى:

قال مسئول حكومى رفيع المستوى لـ«المال» إن حكم تغريم مصر 1.7 مليار دولار لصالح شركة كهرباء إسرائيل، قابل للطعن خلال 6 أسابيع من الآن، وأن صدور تعليمات حكومية بتجميد أية مفاوضات لاستيراد الغاز من اسرائيل مقصود منه التأكيد على أن الحكومة المصرية تقف وراء هيئة البترول والشركة القابضة للغازات «إيجاس» فى هذا النزاع، خاصة أن اسرائيل تدرك أنه لا ممر لتصدير إنتاجها من الغاز إلا عبر الشركات والخطوط المصرية حسب وصفه.

وصدر أمس حكم من غرفة التجارة الدولية (ICC بجنيف) يقضى بأن تدفع هيئة البترول و«إيجاس» 288 مليون دولار لشركة شرق المتوسط « EMG» من إجمالى 1.5 مليار دولار كانت تطالب بها، و1.7 مليار دولار لشركة كهرباء إسرائيل من إجمالى 3.8 مليار دولار كانت تطالب بها، تعويضا عن وقف إمدادات الغاز عقب ثورة 25 يناير.

وأعلنت الهيئة العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات «إيجاس» عن تلقى تعليمات من الحكومة المصرية، بتجميد المفاوضات مع الشركات لاستيراد الغاز من الحقول الإسرائيلية، أو منح الموافقات الأستيرادية، وذلك لحين استبيان الموقف القانونى بشأن الحكم.

وكشف مصدر مطلع – فى تصريحات لـ«المال» – أن الهيئة و«إيجاس» ستتخذان جميع الإجراءات القانونية للطعن على الحكم أمام المحاكم السويسرية، طبقا لإجراءات التقاضى.

وكانت مصر تبيع الغاز الطبيعى إلى إسرائيل بموجب اتفاق مدته 20 عاما، لكن الاتفاق انهار عام 2012 بعد تعرض خط الأنابيب لهجمات على مدى أشهر من مسلحين فى شبه جزيرة سيناء.

وقال المصدر إن الشركات المقصودة بوقف التفاوض معها حول استيراد الغاز فى بيان هيئة البترول، هى «بى جى البريطانية» و«يونيون فينوسا» و«بتروناس الماليزية».

وأكد أنه من الأجدى أن تقوم وزارة البترول باستدعاء جميع أطراف النزاع والتفاوض معهم وديا، بدلا من اللجوء إلى التحكيم والطعن،إذ إن الطعن على الحكم لن يجدى نفعا، فضلا عن أنه سيدخل أطرافا جديدة فى النزاع.

ولفت إلى أن هناك شركات كانت تعول على الغاز الإسرائيلى لاستئناف نشاط تصدير الغاز من مصر، ومن أبرزها «يونيون فينوسا»، وتجميد التفاوض مع الجانب الإسرائيلى بتعليمات سيلحق أضرارا بها، ومن ثم من الممكن أن تقوم تلك الشركات برفع قضايا تحكيم أخرى على «البترول» من جانب آخر.

وتوقع أن تلجأ شركة شرق المتوسط إلى التحكيم الدولى، فى حال تم التأكيد على الحكم بشكل نهائى، إذ إنها ستطالب وزارة البترول بتحمل كامل التعويضات باعتبار أن الأخيرة هى المسئولة عن وقف توريد الغاز.

من جانبه، استنكر المهندس أسامة كمال وزير البترول الأسبق الزج بالحكومة فى بيان «البترول» أمس، مؤكدا أن التحكيم التجارى متبادل بين «إيجاس» وهيئة البترول وشرق المتوسط» وكهرباء إسرائيل، وكان يجب عدم إدخال الحكومة فى قضايا مثارة بين الشركات.

وقال لـ«المال» إن«إيجاس» وهيئة البترول كيانات لها مجالس إدارات،ولابد أن تقوم بحل القضية مع أطراف النزاع،دون إقحام الحكومة.